

أبو بكر بن العربي المالكي ومنهجه في كتاب الله المسالك في شرح موطأ مالك لله

أ. الطيب بوفاتح - جامعة وهران - الجزائر.

The article summary in English:

- Introduction:

- First topic: the definition Ibno Elarabi – God has marcy on his soul .
- The second topic: the reason of writing the book of "El massalik."
- Third topic: the curriculum Ibn al-Arabi, in his book "El massalik"
- Fourth requirement: protecting el makassid and rules of fikh and poetry.
- Conclusion: exposing of the most important benefits and results.

إن الله بعث محمداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وأنزل عليه الكتاب الذي يعتبر حجة الله الخالدة، وأوتي السنة كما أوتي القرآن، فهم قرينان لا ينفصلان وبالتالي تدخل السنة في الوعد الذي قطعه الله على نفسه بحفظ ذكره، ومن مظاهر حفظ هذا الذكر أن قيض له رجال؛ حفظ بهم الذكر ونصر الله بهم الدين بدءاً بالصحابة الكرام رضوان الله عليهم، ومروراً بأئمة الهدى ومنيري الدُّجى، أعني بهم أعلام القرون الأولى الثلاثة المفضلة بشهادة الصادق الأمين.

وأذكر من بين أولئك الأفاضل الإمام مالك والإمام الشافعي وغيرهم، ممن بلغ درجة الاجتهاد المطلق، ومن ملك آلة الاجتهاد، فدان الناس بمذاهبهم، وكتب لها القبول، وصار لها أتباع وأشياخ، من علماء وفقهاء ومن دولتهم، فانبأوا لشرح أقوال أئمتهم والتخريج عليها، ومن

المعلوم أنّ كل مذهب من المذاهب له مصادر وأدلة وأصول قائم عليها، ومن أبرز تلك المذاهب المذهب المالكي فكل أصوله ومصادره مستقاة من مشكاة الكتاب والسنة في عمومها- كما سيأتي معنا- ولكن نقلت إلينا أقوال شيوخ هذا المذهب وأعلامه، مجردة من أدلتها الشرعية المؤصلة لهذه الأقوال، وهذا راجع إلى طريقة الإمام مالك في تعامله مع أصناف الناس، وفي احترامه الكبير لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يرى -رحمه الله- تقديم الأدلة للعوام عبث بها، لأنهم ليس لهم أهلية في النظر فيها، على غرار المذاهب الأخرى فقد نقلت بأدلتها، هذا من جعل بعض الأفاضل يقولون إن المذهب ليس له أدلة وإنما هو مجرد نقل لأقوال الشيوخ وتدارسها بدون أدلة ولا براهين من كتاب أو سنة، وهذا خطأ عظيم، لأن الله هياً لهذا المذهب أفذاذا نقلوا المذهب بأصوله و فصوله، وجمعوا بين الرواية والدراية، وكان بهم المذهب المالكي بهم -بعد الله- من أغنى المذاهب من ناحية الأدلة فله من المصادر ستة عشر وهذا لا يوجد في غير المذهب المالكي.

ومن أولئك الأعلام الأفذاذ: الإمام أبو بكر ابن العربي فقد كان كتابه المسالك من أعظم الكتب التي أعادت للمذهب المالكي مكانته، حيث جمع فيه بين علم الرواية والدرية، فحرره تحريراً، وهذبه تهذيباً، وحبسه تحبيراً، فخرج من أجود الكتب، فلاقى قبولاً كبيراً، وثناء عظيماً من طرف العلماء، لما حواه من علم غزير، وفوائد جمة، فأردت من خلال هذه الدراسة أن أبرز عبقرية هذا الإمام الفذ من خلال كتابه .

وأسباب اختيار هذا الموضوع نابعة من أهميته ويمكن حصر الكلام على ذلك في

النقاط التالية:

- 1- المساهمة في تقريب الاستفادة من كتب الفقه المالكية، وذلك بتوضيح مناهجها ومقاصد مؤلفيها.
- 2- المكانة العلمية التي يتبوؤها الإمام ابن العربي، فهو من كبار المالكية وأعيانهم، وقد جمع في تكوينه بين فنون الشريعة، فقد برز في أكثر من فن.

3- قيمة كتاب "المسالك" فهو شرح موسع للمذهب المالكي ويؤخذ هذا من اسمه، جمع فيه مؤلفه غرر الفوائد الحديثية، والفقهية والأصولية واللغوية، لمن سبقه وزاد عليها، ما تيسر من جعبته، ومما يزيد من مكانة الكتاب معرفة أن مؤلفه اعتمد في شرحه هذا على كتب من سبقه من أرباب المذهب و فطاحلته، إضافة إلى كثرة الفوائد التي وردت في هذا السفر العظيم.

4- الرغبة في خدمة التراث المالكي، وإبراز اهتمام علماء المالكية كغيرهم أو أشد بجانب "بعلم الحديث"، والفقه والأصول واللغة الخ.

المبحث الأول: التعريف بابن العربي- رحمه الله تعالى-

المطلب الأول: اسمه ونسبه و مولده.

هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن العربي المعارفي الاشيلي المالكي، المعروف بابن العربي، أو مصدره بلقب القاضي، أي : القاضي ابن العربية⁽¹⁾. ولد ابن العربي في ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان و ستين و أربعمئة⁽²⁾. وترعرع وشب في كنف أسرة معروفة بالعلم والجاه و الشرف.

المطلب الثاني: طلبه للعلم و شيوخه.

- شيوخه من أهل بلده.

• والده أبي محمد بن العربي: توفي سنة "493"⁽³⁾.

• حاله أبو القاسم الحسن بن عمر بن الحسن الهوزني :توفي في ذي القعدة سنة "512هـ"⁽⁴⁾.

- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السرقسطي: توفي بعد سنة "500هـ"⁽⁵⁾.

- شيوخه من أهل الشام.

و لما انقرضت دولة العبادية، خرج إلى المشرق مع أبيه، يوم الأحد مستهل ربيع الأول سنة خمس و ثمانين و أربعمائة، و سنه يومئذ نحو سبعة عشر عاما. و قد تيسر له خلال هذه الرحلة زيارة حواضر العلم في مختلف البقاع، فدخل الشام، و لقيها جماعة من العلماء، منهم:

- أبو بكر الطرطوشي: توفي في شعبان سنة "520هـ"⁽⁶⁾.
- أبو الفتح نصر المقدسي: توفي سنة "490هـ"⁽⁷⁾.
- شيوخه من أهل بغداد. دخل ابن العربي بغداد و سمع بها من:
- أبي الفوارس الزينبي: مات في شوال سنة "491هـ"⁽⁸⁾.
- أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي: مات في ذي القعدة "500هـ"⁽⁹⁾.
- أبي بكر بن طرخان: توفي في صفر سنة "513هـ" عن سبع وستين سنة.⁽¹⁰⁾
- أبي المعالي ثابت بن بندار: توفي في جمادى الآخرة سنة "498هـ"⁽¹¹⁾.
- ابن عقيل الحنبلي: توفي في جمادى الأولى سنة "513هـ"⁽¹²⁾.
- أبيز كريا التبريزي: توفي في جمادى الآخرة سنة "502هـ"⁽¹³⁾.
- أبي بكر الشاشي: مات في شوال سنة "507هـ"⁽¹⁴⁾.

بعد رحلته للحجاز عاد إلى بغداد ثانية، و صحب بها:

- أبا حامد الغزالي: توفي في جماد الآخرة سنة "505هـ" و له خمس و خمسون سنة.⁽¹⁵⁾.
- شيوخه من أهل الحجاز: ثم رحل إلى الحجاز، فحج في موسم سنة تسع و ثمانين، و ممن أخذ عنه بمكة:
- أبو عبد الله الطبري: توفي بها في شعبان سنة "498هـ".⁽¹⁶⁾.
- شيوخه من أهل مصر. ثم صدر عن بغداد، و لقي بمصر و الإسكندرية جماعة من المحدثين، عنهم و استفاد منهم وأفادهم و من أشهر شيوخه المصريين:
- أبو الحسن الخلعي: مات في ذي الحجة سنة "492هـ".⁽¹⁷⁾.
- و في أثناء مقامه بمصر، لازم شيخه أبا بكر الطرطوشي بالإسكندرية⁽¹⁸⁾.
- و قد عظمت استفادة ابن العربي من رحلته⁽¹⁹⁾، و قيد الحديث واتسع في الرواية، و أتقن مسائل الخلاف و الأصول و علم الكلام على أئمة هذا الشأن، و أكثر من العناية بالتفسير و قرأ العديد من المؤلفات⁽²⁰⁾.

المطلب الثالث: أعماله و ثناء العلماء عليه و تلاميذه..

- أعماله

بعد عودة ابن العربي إل بالأندلس، اشتغل بالتدريس و التأليف، و ولي القضاء برهة من الزمن⁽²¹⁾.

- ثناء العلماء عليه

و تكاد تجمع كلمة معاصريه و مترجميه على الثناء عليه و وصفه بالمقامات العالية⁽²²⁾.

- تلاميذه: كان ابن العربي - رحمه الله - عدد كبير من التلاميذ النجباء، و ذلك لكثرة انشغاله بالتدريس، وعنايته بطلبة العلم، ومنهم من هو في عداد العلماء الإجلاء، و فيما يلي التنويه ببعضهم:
- تلاميذه من الحفاظ: هم ابن بشكوال، الحافظ السهيلي، أبو الحسن نجبة بن يحيى⁽²³⁾.
- من تلاميذه القضاة: هم القاضي عياض، القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد⁽²⁴⁾.
- تلاميذه من المقرئين: هم ابن خير الاشبيلي، أبو جعفر بن الباذيش⁽²⁵⁾.

المطلب الرابع: مؤلفاته و وفاته.

- مؤلفاته

مؤلفاته ابن العربي كثيرة و متنوعة، أكثرها لا يزال ما بين مخطوط و مفقود، و مشكوك في نسبه للمصنف . و هكذا الكمال هائل من التأليف يدل على مدى اقتدار ابن العربي على الكتابة، و سعة اطلاعه و جمعه للفنون . و في ما يلي عرض إجمالي لها : كتب في العقائد، و كتب في القرآن و علومه، و كتب في الحديث و علومه و كتب في الفقه و أصوله و كتب في الرقاق و كتب في علوم أخرى. ويأتي ذكرها عند ذكر المصادر التي اعتمد عليها ابن العربي في شرحه⁽²⁶⁾.

- وفاته.

توفي الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي - رحمه الله - في شهر ربيع الأول من سنة ثلاث و أربعين و خمسمائة، عقب انصرافه من مراكش، بعد المهمة التي أداها مع بعض وجهاء بلده في مراكش، عاصمة الدولة الجديدة في بلاد المغرب العربي و أجزاءه إفريقيا، فقد كان رئيس وفد اشبيلية الوافد على أمير دولة الموحدين، لإعلان الطاعة له من أهل اشبيلية، وذلك بعد

سقوط دولة المرابطين⁽²⁷⁾. فأدركته بطريقه منيته على مقربة من فأس، وحمل ميتا إلى مدينة فأس، ودفن بها⁽²⁸⁾. فرحمه الله برحمته الواسعة.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "المسالك".

المطلب الأول: اسم الكتاب و نسبه إلى مؤلفه.

كان السبب الرئيسي لهذا الفرع أن هذا الكتاب أقل شهرة في الأوساط العلمية مقارنة بكتب أخرى لابن العربي ككتاب "القبس في موطأ مالك بن أنس" و مما زاد في تقليل هذه الشهرة، أن الكتاب كان مخطوط حبيس المكتبات حتى قام الأستاذ الفاضل محمد بن الحسين السليمانى الجزائري بإخراجه إلى النور، بالتعاون مع شقيقته عائشة، و طبع الكتاب طبعته الأولى في دار الغرب الإسلامى ببيروت سنة 1428هـ، و جاء في ثمانية مجلدات، القسم الأكبر من المجلد الأول مقدمات للمحقق في التعريف بالمنصف، و الكتاب المشروح، و الشرح، و المجلد الأخير منها للفهارس.

المطلب الثاني: سبب تأليف كتاب "المسالك".

أجاب ابن العربي بنفسه عن سبب تأليفه لهذا الكتاب، و ذلك في مقدمته، و سبب تأليف كتاب ((المسالك)) ألفه ابن العربي بيانا لمنزلة الإمام مالك و موطئه، بعد أن انتقصهما جماعة من الظاهرية، بحجة أن مالكا خلط فيه الحديث بالرأي، و روى فيه أحاديث وترك العمل بها، و لم يفرق بين المرسل و الموقوف و المقطوع و البلاغ فروى الكل و احتج به. فبين ابن العربي أن ليس الأمر كذلك، وان عمل مالك في ((الموطأ)) وطريقته المبتكرة في ترتيب مادته، مما يجعله اجل دواوين الإسلام، لما جمع فيه من الحديث و فقهه، و ما أشار إليه من مسائل أصول الفقه التي ترجع إليها فروعها. ثم وعد المؤلف ببيان ذلك و التنبيه عليه في مواضعه، فكان هذا الشرح على كتاب ((الموطأ))⁽³²⁾.

المطلب الثالث: موضوع الكتاب.

يتضح المراد من تأليف ابن العربي لكتابه ((المسالك)) من نصه حيث قال: ((اعلموا أن مالكا -رحمه الله- إمام من أئمة المسلمين، وأن كتابه أجل الدواوين ، و أول كتاب ألف في الإسلام، لم يؤلفه مثله لا قبله و لا بعده ، إذ قد بناه مالك -رحمه الله- على تمهيد الأصول للفروع ، ونبه فيه على علم عظيم من معظم أصول الفقه التي ترجع إليه مسائله و فروعها. وإنا -إن شاء الله- أنبهكم على ذلك عيانا ، وتحيطون به يقينا ، عند التنبيه عليه في موضعه- إن شاء الله وإن كان من سلف من الأئمة المتقدمين من الفقهاء و المحدثين قد وضع فيه كتباً كثيرة، وإن كانت كافية شافية ، و بالغرض الأقصى وافية ، لكن لم يمسكوا فيها هذا الغرض من أصول الفقه وعلوم الحديث ، واستخراج النكت البديعة و العلوم الرفيعة⁽³³⁾.

المطلب الرابع: مصادر الكتاب.

أكثر ابن العربي في كتابه " المسالك " من الأخذ عن كتب أهل العلم ممن تقدمه، و في مختلف الفنون و يسمى هذه الكتب أحيانا، و يسمى مؤلفيها أحيانا أخرى، و ربما سمي الكتاب و مؤلفه معا و في أكثرها لأحيان يغلفهما جميعا، في نقل من غير أن يبين ذلك، أو يذكر عبارات عامة، من مثل : قال علماؤنا، و نحوها، كما ينقل في كثير من الأحيان بالواسطة، أو ينقل كلام بعض أهل العلم و الذي يدور هيت ضمن في ثناياه النقل عن علماء آخرين.

المبحث الثالث: منهج ابن العربي في كتابه "المسالك"

إن القارئ لكتاب " المسالك " لابن العربي، تستوقفه الكثير من الملاحظات الخاصة بطريقة ابن العربي في هذا التأليف . غير أنه و قبل الإشارة إليها، يستحسن نقل كلام لمحقق الكتاب، يكونك العذر إن شاء الله للباحث على ما قد يعتري هذا المبحث من نقص و إيجاز.

قال محمد السليماني: "ننبه بادئ ذي بدء إلى معضلة وهي أن كتاب "المسالك" تضمن آراء كثيرة في الفقه و الأصول و الحديث و الكلام و اللغة، ساقها ابن العربي غير معزوه إلى أحد ممن تقدمه، و لم نستطع أن نقطع بنسبتها إليه، لا حتما لنسبتها إلى غيره ممن سبقه، و قدأمكننا الله بتوفيقه أن نرد بعض هذه الآراء إلى أصحابها، و بقي الكثير الذي لم نوفق إلى رده، و لهذا فإننا نعتقد أن محاولة دراسة منهج أبي العربي و مواده في "المسالك" أمر في غاية العسر و الصعوبة، و محفوف في ذات الوقت بكثير من المخاطر و المزالق، و هو الذي يقع لكثير من الباحثين الذين يدرسون علما من الأعلام، يحشدون آراءه حشدا، تبيين المنهجه زعموا، دون فصل بينما قالو ما حكى...".⁽³³⁾

و يمكن إعطاء تصور عام عن منهج ابن العربي في كتابه " المسالك " في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الترتيب في عرض المادة و لتمهيد للكتب.

- ترتيب في عرض المادة.

يظهر جلليا عناية ابن العربي بجانب الترتيب في عرض مادة كتابه، و هذا معه ود في كتبه الأخرى، إذ يلمس الباحث ذلك في " أحكام القران "، " القبس "، " عارضة الأحمدي "، إلا أن هذه الخاصية تبرز في كتابه " المسالك " بشدة، فلا يكاد يخلو حديث عند الشرح من تقسيم الكلام عليه على فقرات، و هذا ما يسهل على القارئ استيعاب المادة المعروضة، و الاهتمام إلى قصد المؤلف من الكلام .⁽³⁴⁾

- التمهيد للكتب

يلاحظ أن ابن العربي في عدة مناسبات يشرح الحديث أو الأحاديث، ويستطرد في أثناء الشرح، أو يرجع بعده ليفصل في مسائل معينة.

وفي كثير من المرات ترى هذا الاستطرد في المسائل غير مقصودة بالذات من إيراد أحاديث الموطأ، مثل أن يكون الحديث في بعض أحكام الصلاة، وفيه مسألة عقديّة و تجد ابن العربي

كثيرا ما يطول في التعليق على هذه المسائل. ولا ضير عليه في ذلك، فإن استطراداته أتت نافعة، ومكملة لشرح أحاديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم) من جوانب أخرى، كما أنها لم تكن بذاك الكم الهائل المخرج للكتاب عن طبيعته⁽³⁵⁾.

المطلب الثاني: الشرح المتنوع للحديث وكثرة الاستشهاد بأقوال العلماء.

- الشرح المتنوع للحديث

تجده يعطي مختلف الفنون حقها من التعليق، فتراه يتكلم عن الإسناد و أحوال الرواة و صحة الحديث من عدمها، و يتكلم عن مفردات الحديث و معانيها، و يركز على الأحكام الفقهية، و لا يغفل عن تناول المسائل العقدية و الأصولية، و التنبيه عن فضائل الأعمال و النكت في الزهد و الرقاق، و غيرها، فكان شرحه حافلا بالفوائد و الفرائد في مختلف فنون الشريعة⁽³⁶⁾.

- كثرة الاستشهاد بأقوال العلماء.

يمتاز كتاب " المسالك " بكثرة إيراد كلام العلماء و الأئمة للاستعانة به في الشرح الأمثل للنصوص النبوية، و هذه النقول من فطاحله الفنون.

فتجده يكثر في الجانب الحديثي من كلام ابن عبد البر، لاستبيان طرق الحديث و عللها و أحوال رجالها.

و في الجانب الفقهي، تراه كثير الاحتفاء بكلام ابن جلاب، و ابن أبي زيد، و القاضي عبد الوهاب، و ابن بطلال، و الباجي، و ابن رشد الجد، المازري، و ناهيك بمؤلاء.

و في جانب اللغة الغريب تلحظه يهرع إلى أئمة هذا الشأن، و يستقيم نعين أقوالهم، من أمثالا لخليل بن أحمد، و ابن قتيبة، و أبي عبيد الهروي، و غيرهم.

و في الجانب العقدي و لزهدي، ينتقي النفائس من كتب بعض من سلف سرد أسمائهم و غيرهم، كالغزالي و القاضي عياض⁽³⁷⁾.

أضف إلى ذلك الفوائد التي كان يبثها هنا وهناك، مصرحاً بأنها مما استفادة من مشايخه أيام الطلب، من أمثال الطرطوشي والغزالي والشاشي رحم الله الجميع.

ويزيد إلى ذلك ما أداه إليه اجتهاده، وهو ممن أوتي آتاه، في قوي ويضعف ويختار في مختلف الفنون ما ظهر له أنه الأولى، والأقرب إلى الصواب⁽³⁸⁾.

المطلب الثالث: تنوع الأدلة و الترجيح بين الأقوال.

- تنوع الأدلة:

إن الناظر في الكتاب المشار إليه يلحظ كثرة الأدلة الموثقة فيه، فهو زيادة على كونه شرحاً لأحاديث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، فالمؤلف يحشد فيه الكم الهائل من الأدلة.

فالأحاديث النبوية فيه ابتداء كثيرة، ثم المؤلف يزيد بها كثرة من خلال ما يورده في تضعيف كلامه، وميزة أخرى، وهي كثرة إيراده للأحاديث حصراً في الأبواب، كان يتكلم عن باب أو مسألة، فيذكر أن الأحاديث النبوية في هذا المقام بعدد كذا، ثم يذكرها⁽³⁹⁾، وهي طريقة القرآن الكريم، تيسير الضبط الأدلة والمسائل بالإجمال فالتفصيل

و الآيات القرآنية هي الأخرى نالت حظها الوافر في الشرح، وقد سبقت الإشارة إلى أن المصنف يكثر تصدير الكتب والأبواب بالآيات الخادمة والمتعلقة بها. و آثار الصحابة فمن بعدهم متوفرة، و يكفي في بيان ذلك أن كتاب "الموطأ" فيه قسم كبير منها، و يكثر الإمام مالك من أتباع الأحاديث المرفوعة بالآثار الموقوفة والمقطوعة، ليحصل البيان الأكمل في وجه أعمالها و كيفية فهم السلف و تعاملهم معها، و كذلك الحال مع عمل أهل المدينة، إذ ظهرت خاصية "الموطأ" في الشرح. و تجنب التطويل الكلام، فكتاب ابن العربي من جهة الاستدلال مملوء بأنواع الأدلة المتفق عليها و المختلف فيها، ففيه الإجماع⁽⁴⁰⁾، و القياس⁽⁴¹⁾، و المصالح لمرسلة⁽⁴²⁾، و الاستصحاب⁽⁴³⁾، و العرف⁽⁴⁴⁾، و سد الذرائع⁽⁴⁵⁾، و الاستحسان⁽⁴⁶⁾ و شرع من قبلنا⁽⁴⁷⁾.

- الترجيح بين الأقوال.

ابن العربي كما هو معلوم مالكي المذهب، و هو في اختياراته و ترجيحاته لا يخرج في الأعمال أغلب عن المذهب، و إن كان قد يختار من الأقوال و الروايات في المذهب المالكي. إلا أن ذلك لا يعني أنه ليس لابن العربي اختيارات حرة، أخذ فيها بما ظهر له أنه الأقرب، بل له العديد من الاختيارات التي يخالف فيها المذهب من أصله.

فمن ذلك اختياره عدم الاشتراك بين وقت الظهر والعصر، قال: ((...فأنشأها هذا بين العلماء اختلافا في اشتراك الظهر والعصر، وتالله ما بينهما اشتراك، ولقد زهقت فيه أقدام العلماء...))⁽⁴⁸⁾.

وهو خلاف المذهب⁽⁴⁹⁾ واختار أن مسح اليدين في التيمم لا يعدو الكفين، وانه رافع لا مبيح. قال: ((...وفي صريح الصحيح أنه ضربة للوجه والكفين، فبين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم للخلق، وعلمه للأمة، فليس لأحد في ذلك رأي)) وقال أيضا ((فان قيل: قد قيل: أنه لا يصلي فرضان بتيمم واحد.

قلنا: في ذلك تفصيل مذهبي وبالجملة، فيجب أن تعلموا إن الله تعالى مد الطهارة- اعني طهارة الماء - إلى غاية، وهي وجود الحدث، ومد طهارة التيمم إلى غاية، وهي وجود الماء، فإذا وجد الماء ارتفع حكم التيمم، كما إذا وجد الحدث ارتفع حكم الماء. والذي نقول عليه أن طلب الماء لكل صلاة، فان وجد استعمله وصلى به، فان لم يجده بيني على التيمم الأول ((⁽⁵⁰⁾. وهذا خلاف المذهب. ومسائل كثير في ذلك⁽⁵¹⁾.

كما كان ابن العربي يجتهد في التخريج لمسائل لم يقف لها في المذهب على النص. ومن ذلك قوله: ((إذا تطهرت الحائض الجنب للجنابة معتمدة لترك نية الحيض، فما رأيت فيها نصا، والظاهر أنه لا يجزئها، لان نية الجنابة مع المعرفة بالحيض لا تأتي على رفع ما يمنعه الحيض، فصار كمن نوى الطهارة الصغرى على الكبرى متعمدا))⁽⁵²⁾.

المطلب الرابع: العناية بالمقاصد وقواعد الفقه والأصول والأدب والشعر.

- العناية بالمقاصد الشرعية:

إن الناظر في كتابات ابن العربي عموماً يلحظ فيها عنايته بمقاصدي التشريع، و التنبيه على الحكم الحاصلة من الأحكام الشرعية، و كتاب " المسالك " من ذلك النمط .

فقال تقريراً لعظم الشريعة واستحالة الإحاطة بحكمها: "إن أحكام الله تعالى في الوقائع تفوت الحد وتتجاوز المراد، ومع استنباط المراد الذي هو الأساس ومنه الاقتباس، وذلك في إبداء البدائع، فسبحان من بعث في الأميين رسولا منهم بشريعة يحار فيها فحص الفاحصين وقصد القائسين..."⁽⁵³⁾.

وقال أيضاً: "...وذلك إن الله سبحانه له الصفات العلى والأسماء الحسنى، وكل أسمائه وصفاته لها متعلق لا بد إن يكون ثابتاً على حكم المتعلق ومنها عامة التعلق، ومنها خاصة. فلما كان من صفاته الرحمة، أخذت جزءاً من الخلق، فكان لهم العفو والعافية في الدنيا والآخرة. ولما كان من صفاته السخط أخذت هذه الصفة جزءاً من الخلق، فوجب لهم العذاب، واستحقت عليهم النعمة... فلما خلق الملائكة يفعلون ما يؤمرون، ويسبحون الليل والنهار ولا يفترون، لم يكن بد - لما تقدم بأنه - لهم أن يخلق من تجري عليه هذه الأحكام، وهو الآدمي تجري عليه المقادير من خير وشر، وتنفذ فيه هذه المقادير من نفع وضر، والحمد لله الذي بصرنا حكمته وأحكامه، وإياه نسأل نورا يتيسر به العمل"⁽⁵⁴⁾.

والنظر المقاصدي في النصوص الشرعية صافح في كلام ابن العربي، ولا تكاد تمر صفحات من الكتاب إلا ويتحف القارئ بشيء من ذلك .

- العناية بقواعد الأصول و الفقه.

يزخر كتاب " المسالك " بقواعد الفقه و الأصول، و صاحبه ذو عناية بضبط المسائل بأصولها، و التنبيه على معاهد الفصول منها، و هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تمرس

ابن العربي في الفقه و أصوله، و ان هذا الكم الهائل من القواعد و التأصيلات التي يقرها أو يشير إليها، ثمرة دراسة متأنية للفقه بأبوابه و مسائله المختلفة، و أصوله التي أسفرت عنها و لا غرور في ذلك، فان المصنف قرأ الفقه بمختلف فنونه المتعلقة به على جهابذة من العلماء في وقته، و من مختلف المدارس و المذاهب الفقهية.

و هذا الصنيع ينبه الطالب إلى السبيل الأمثل للتفقه هو العناية بضبط المسائل بقواعدها، و إحكام ردها إلى أصولها، وان طالب العلم ينبغي أن يكون موسوعياً، يضرب في مختلف الفنون بسهم، و هذا ما ميز علماء أفاض و جعلهم كالنجوم في أسماء العلم، و لعل ابن العربي منهم، فإذا تكلم في الحديث، فبنفس أهله من المحدثين و الحفاظ و إذا تكلم في الفقه، حسبت أنه لا يحسن غيره، و إذا انتقل إلى اللغة، أبصرته يتخير من أقوال أئمتها بكل أريح هو هكذا . و يتبوأ الطالب من المرتبة العلمية بقدر الجمع بين نافع العلوم كما و كيفاً، و الله الموفق .

أما قواعد الأصول و مسائله، فمنها جملة وافرة في الكتاب، و فيما يلي الإشارة إلى شيء منها:

- **الأمر و النهي:** تكلم عن دلالة كل منها، و القرائن في ذلك، و مسائل متفرقة في الأمر و النهي⁽⁵⁵⁾.
- **العام و الخاص:** أكثر ابن العربي الحديث عنها، فتناول بعض ألفاظ العموم، التخصيص، و حمل المطلق على المقيد، في مباحث أخرى.
- **النسخ:** ذكر الزيادة على النص، و نسخ القرآن بخبر الواحد، و بالقران و المتواتر، و زمان و قوع النسخ و النسخ قبل الحكم، و وقت ابتداء النسخ، و مسائل أخرى⁽⁵⁶⁾.
- **القياس:** ذكر بعض أركانه، و مدى إمكانية إجرائه في الفضائل، و قياس المنصوص، و قياس المنصوص و غير ذلك من مسائله⁽⁵⁷⁾.

- الأدلة المختلف فيها: تناول شرع من قبلنا، و مذهب الصحابي، و العرف، و غيرها. و سبق الكلام عنها في النقطة السادسة من هذا المبحث .
- التعارض و الترجيح: تكلم عن بعض الأحوال التي يبدو فيها شيء من التعارض بين أدلة الشرع المختلفة، و كيفية دفع ذلك، و من تعارض الأصل و الظاهر، و الأمر و النهي، و القول و الفعل، و العام و الخاص و العموم و دليل
- الخطاب، و تعارض آثار الصحابة⁽⁵⁷⁾.
- و مباحث و مسائل كثيرة من أقطاب الأصول الأربعة، و هو في ذلك يرجح و يقعد، و يعطي إشارات لأمّهات مسائل الخلاف .
- الأخبار: تحدث عن خبر الآحاد، و المراسيل، و بعض صيغ الرواية، و غيرها.
- الأسلوب الأدبي و كثرة الاستشهاد بالشعر:

إن ابن العربي إلى جانب لغته العلمية، تجد له ميلا إلى الأسلوب الأدبي و رونقه الكم، و كذا تعضيد اختياراته و تذييل لطائف فوائده و تنيهاته بما تيسر من أشعار الفصحاء، و هنا كمقتطفات تدل على ذلك، و تنبي بما خلفها:

فمن عباراته الأدبية قوله: " و قد جمع العلماء فيه أوراقا، و نصبوا للبيان فيه رواقا، فيها للطلاب ظل و ارف، و كل واحد من علمائنا بما عارف " ⁽⁵⁸⁾.

وقال - و هو يسوق أقوال الأئمة في مسألة": -أما مالك، فكان حبر الشريعة، حبر

اللغة، لم يختلف عليه شيء من هذه الأغراض، و لكنه كان وحاطا على الدين، ملتفتا إلى مصالحا لخلق، غواصا على معاني الألفاظ الغريبة". ⁽⁵⁹⁾ و مثل هذا الكلام - و ان كان يصدق على الإمام مالك، و على غيره من أئمة الإسلام - مما يسوق القارئ إلى ترجيح

مذهب مالك في مسألة، و المقام أجل من العبارات الأدبية، و الأولى فيه صرف العناية بحسن تقرير أحكام الشريعة الربانية، و بيان مأخذ العلماء في فقههم

قال أيضا " : الدماء خطيرة القدر في الدين، عظيمة المرتبة عند رب العالمين، و هي و إن كانت محرمة بالحكم و الأمر، فإنها مرافقة بالقضاء و الحكمة، و هو الذي ضجت منه الملائكة، و رفعت قولها إلى الله عز و جل (60)".

و مما ساقه من الشعر في كتابه، قول بعض أصحابه في الإشادة بحسن أخلاق النبي صلى الله عليه و سلم:

فأين بيكان للناس مثله	لهجم عالإحسان من كل جانب
فمكارم أخلاق و فضل رحمة	و بيترفيع السمك عالي الجوانب
توسط عزا من قريشم نعما	و جاء بمجد من لو يابن غالب
فصلى عليه اللهم اذر شارف	و اقبل صبح من شعاب الغياهب ⁽⁶¹⁾

و من شعر ابن العربي نفسه:

إليك اله الخلق قام و اتعبدا	و ذلوا خضوعا يرفعون اليدا
بإخلاص قلب و انتصاب جوارح	يخرون للأذقان بيكون سجدا
نهاره مصوم و لي له مهدي	و دينه مسرودن ياهم سدا ⁽⁶²⁾

و ذكر قول الشاعر في النصح ببعض الآداب الفاضلة، و ذم الغضب:

اقلب طرفي مرة بعد مرة	لا علم ما في الناس في الطلب
فلم أرى عزاك القنوع لأهله	و اني جملا لإنسان مع اشفي الطلب
و لو أرى فضل اصح إلاعلى التقي	و لم أر عقل اتمالا على أدب
و لم أرى في الأعداء حين خبرتهم	عدو العقل المرء اعدي من الغضب ⁽⁶³⁾

و من الشعر الذي استفاده من مشايخه ما أنشده المبارك بن عبد الجبار بمدينة السلام:

لقاء الناس ليس يفيد شيئاً
سوى الهذي اتم نقييل و قال
فاقلل من لقاء الناس إلا
لأخذ العلم أول صلاح حال
فمن يبغى سوى هذين أخطأ
وكلف نفسه طلب المحال⁽⁶⁴⁾
إلى غير ذلك من الاستشهادات اللغوية، و العقديّة، و الزهدية، و نحوها⁽⁶⁵⁾.

المطلب الرابع: المأخذ على الكتاب.

كتاب ابن العربي كغيره من كتب أهل العلم، يعترها من النقص ما يتماشى و طبيعة المخلوق الضعيف ذي العجز و التقصير، و أبي الله العصمة إلا لكتابه الكريم، و قد نسخت بعض الملاحظات من خلال مطالعة الكتاب و التعايش معه لبرهة من الزمن، يأتي بيانها فيما يستقبل من الكلم.

- نقل كلام الغير منبيان:

أكثر ابن العربي في كتابه من النقل عن أهل العلم، من غير إشارة لأمن قريب و لا من بعيد إلى ذلك و ليس الأمر منبا بتقارب الأفكار، و إنما هو انقل الحربي. و مثل هذا الصنيع غير مستساغ في مسائل العلم، و الذي ينبغي في هذا المقام بياناً صدر من جعبة المؤلف، مما هو منفكر غيره، و لا ضمير فيذلك، و إنما المستشك لإتباع الكلام تلوى الكلام، حتى يخيل للقارئ تصور معين عن فكر المصنف و آفاقه العلمية و حدود اقتداره، و إذا بالحق أغور من ذلك. و كما قيل: من بركة العلم عزوه إلى أهله.

- خفاء شخصية ابن العربي العلمية في كثير من مباحث الكتاب:

و هذه السلبية من إفرازات سابقتها، فان ابن العربي أكثر النقول في الكتاب، حتى لا تكاد تجد في بعض الصفحات ما هو من خالص قلمه، وكأن كتقراً من كتاب لا بن عبد البر، أو الباجي، أو ابن رشد الجد، أو غيرهم، والذي يجعل المرء فيقلق أكبر من ذلك، أن ابن العربي

ذو ذهن سيال، وسعة في العلوم، ويمكنه - بما حباه الله عز و جل به من التمكن في الفنون - أن يضاهي بقلمه كثيرا مما ينقله عن غيره.

وهذا النقد لا يعني أن ابن العربي كان في كتابه مجرد ناقل، بل كان ينتخب من النقول أجودها، ويحسن التنسيق بينها، و يقوم في مناسبات ليست بالقليلة ما لم يرتضه منها، وينك تعليها من معينه. كما أن جملة من النقول مما سطره في بعض كتبها لأخرى، فهي له على الحقيقة، و إنما المقصود أن كثرة النقول و التجمع لها - و لو من مقتدر في العلم - يخرج الكتاب عن كونه تأليفا مستقلا، و يضفي غبشا على الشخصية العلمية لصاحبه.

- حدته في بعض الأحيان على الأئمة و اجتهاداتهم.

إن ابن العربي في "المسالك" يتهجم على أهل العلم، ويستعمل في حقهم عبارات بعيدة عن لغة العلم، و كما له مع أئمة الإسلام وأساطين الشريعة والأمثلة كثيرة في كتاب "المسالك".

- الاستدلال بالأحاديث الضعيفة و الموضوعية:

أكثر ابن العربي في "المسالك" من إيراد الأحاديث الضعيفة⁽⁶⁶⁾ الموضوعية ومشاكلها ولا يخفى أنها ليست مستندا شرعيا يعول عليه، ومع أن ابن العربي من حفاظ الحديث ونقاده، والكشف عن حالها ليس بذاك الأمر الذي يعسر عليه، وإيرادها في معرض الاستدلال بها من غير بيان لمرتبها إشعار للقارئ بثبوتها وتشعيب لسبيل التحصيل عليه، و خلط لصحيح العلم بسقيمه لديه، كما أن فيه إنزالا من المكانة العلمية لفاعله وخاصة لمن سلك سبيل التحقيق في مسائل العلم، وابن العربي معدود في أولئك، ومن تلك المتون التي نسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

- "خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء"⁽⁶⁷⁾. قال ابن حجر⁽⁶⁸⁾: "لم أجده هكذا"⁽⁶⁹⁾ وغيرها ليس بالكثير.

- "من لم يطهره البحر فلا طهره الله⁽⁷⁰⁾" قال في السلسلة الضعيفة: "ضعيف جدا"⁽⁷¹⁾.
- "ما أكل لحمه فلا بأس ببوله"⁽⁷²⁾. وللحديث إسنادان، قال ابن حجر: "وإسنادا كل منهما ضعيف جدا"⁽⁷³⁾.
- "أفضلكم منزلة عند الله أولكم جوعا وتفكرا، وأبغضكم إلى الله تعالى كل نوام أكل شروب"⁽⁷⁴⁾. وهو من الأحاديث التي لا أصل لها⁽⁷⁵⁾.
- "لا بأس بالجلوس على المقابر"⁽⁷⁶⁾. ولم أف عليه.
- وأكثر ما ذكر ابن عربي مثل هذه الأحاديث في شرح "كتاب الجامع" من "الموطأ"، والذي يتضمن الفضائل والآداب و الزهديات، و مما زاد في ذلك أنه اعتمد فيه النقول عن "إحياء علوم الدين" للغزالي.

الخاتمة:

- إن كتاب "المسالك" لابن العربي له المكانة المعترية بين كتب ابن العربي، وشروح الموطأ، وغيرها من كتب الفقه المذهبي والمقارن بعامة، وقد ظهرت بعض النتائج بما سبق بيانه البحث فيقال:
1. غزارة المادة العلمية في حواها كتاب "المسالك"، في الحديث والفقه واللغة والعقيدة والرقاق، فهو اقرب إلى أن يكون شرحا متكامل الجوانب لكتاب "موطأ الإمام مالك"، الذي يعتبر مفخرة المالكية وغيرهم.
 2. اعتماد ابن العربي فيه على ثلة من أجلة العلماء وفصاحتهم في مختلف الفنون، فكتابه بذلك اقرب إلى التحقيق والتدقيق.
 3. الكتاب - على ما يظهر - من أواخر ما ألفه ابن العربي، لأنه يعزو فيه إلى كتبه المختلفة، من "العارضة"، و"أحكام القرآن"، و"قانون التأويل"، و"أنوار الفجر"، و"الأمم الأقصى"،

و"العواصم من القواصم" و"المحصل"، و غيرها كما أن جل كتاب "القبس" موزع على "المسالك". فكتاب "المسالك" يعتبر الخلاصة لفقهِ ابن العربي، وعصارة حصيلته العلمية، وما يقرره ويختاره في المسائل الفقهية و الحديثية وغيرها، يقرب أن يكون هو مذهبه الذي استقر عليه في تلکم المسائل.

4. الكتاب يشمل على نقول من كثير من الكتب المخطوطة والمفقودة، فهو يعتبر بذلك مرجعا لمعرفة أقوال ومذاهب أصحابها.

5. الكتاب يزخر بالقواعد والضوابط الفقهية، والمسائل والقواعد الأصولية. فهو يسلك بالطالب السبيل الأمثل والنهج الأقوام لتحصيل الفقه بدليله وتعليقه، مع بيان الأصول التي تتفرع المسائل عنها، وينمي الملكية الفقهية للباحث، والقدرة على التخريج والإلحاق، ومعرفة مكان القوة والضعف في الاجتهادات المختلفة .

6. الكتاب يجمع بين طريقة شروح الحديث وكتب الفروع، إذ فيه شرح الحديث، وتكثير المسائل المتعلقة بالباب عموما، وطريقة الجمع أقرب إلى تحصيل الفقه، مع ما فيه من التذليل والتنقيح والتأصيل للمسائل والفروع.

7. الاستفادة من اختيارات ابن العربي الفقهية، و تحريراته لمحال النزاع، ببيان المسائل المجمع عليها، وما بثه من فوائد حديثة، ونكت علمية متنوعة، والطالب كلما احتك في طريقه العلمي بالأفذاذ، كلما كان تحصيله المعرفي أجود وامتن.

8. الوقوف على مقاصد التشريع وحكمه، واتخاذ الفقه المقاصدي طريقا إلى إصابة الحق في مسائل العلم وفي تحصيل علم ما استجد من الحوادث والوقائع.

الهوامش:

- 1- انظر القاضي عياض: الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، المحقق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى 1402 هـ - 1982 م، ص 66، ابن الضبي: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي - القاهرة، 1967 م (1 | 125).
- 2- انظر: ابن بشكوال: الصلة، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار، الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1374 هـ - 1955 م (857/3).
- 3- انظر: القاضي عياض: الغنية (66).
- 4- انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م (24/54)، الذهبي: السير، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ / 1985 م (198/20).
- 5- انظر ابن بشكوال: الصلة (226/1-227).
- 6- انظر ابن شكوال: الصلة (838/3-839)، ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة (371-373)، الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م (133/7-134).
- 7- انظر: الذهبي: السير (136/19-143)، ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413 هـ (351/5-353).
- 8- انظر: القاضي عياض: الغنية (67)، ابن شكوال: الصلة (856/3).
- 9- انظر القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543 هـ: المسالك، قرأه وعلق عليه: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، قدّم له: يوسف القرصاوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م

- (288/3)،(159/4)،(587/7)، القاضي عياض: الغنية (67).
الذهبي: السير(19/213-216).
- 10- انظر: المسالك(4/159)، القاضي عياض : الغنية (67). الذهبي: السير
(19/423)، ابن السبكي : طبقات الشافعية الكبرى (6/106).
- 11- انظر: المسالك(5/464)، القاضي عياض: الغنية (67). انظر: الذهبي:
السير(19/204-205) ..
- 12- انظر: المسالك(1/406)، (4/117)، (7/248)، الصبي: بغية المتلمس(1/126)،
المقري: نفع الطيب من غصن الأندلس، لمحقق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت - لبنان
الذهبي: السير(1943-451)، ابن رجب: الذيل على طبقات الحنابلة، المحقق: د عبد الرحمن
بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2005 م
(1/362/316).
- 13- انظر المسالك(5/464)، القاضي عياض: الغنية(67)، ابن الأنباري: زهدة الألباء،
لمحقق: إبراهيم السامرائي
- 14- الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن الطبعة الثالثة، 1405 هـ - 1985 م
(19/270-273)، الذهبي: السير (19/269-271).
- 15- انظر:
- المسالك(2/263 و477)،(4/158)،(2/24 و87 و89 و67 و105)، القاضي عياض:
الغنية(67). الذهبي: السير (19/393-394)، ابن السبكي: طبقات الشافعية
الكبرى(6/70-72).
- 16- انظر: المسالك(1/433)،(2/292 و294)،(6/37)،(7/558 و580 و601)، الق
اضي عياض: الغنية (67)، الذهبي: السير(19/322-346)، ابن السبكي: طبقات الشافعية
الكبرى(6/191-389). وتوسع هذا الأخير في الترجمة له، والذود عنه، وسرد مؤلفاته،
وبعضهما يتعلق بها. كما أن ابن العربي اثني عليه ثناء بليغا في قانون التأويل، دراسة وتحقيق:

- محمد السليمان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م (450-452).
- 17- انظر: القاضي عياض : الغنية (67)، المقرئ: المقفي الكبير (111/6)، الذهبي: السير (204-203/19).
- 18- انظر: عارضة الاحوذى (23/5)، القاضي عياض : الغنية (66-67)، الضبي: بغية الملتمس (126/1).
- الذهبي: السير (79-74/19)..
- 19- قانون التأويل (435-434)، القاضي عياض: الغنية (66-67)، ابن شكوال: الصلة (856).
- 20- وانظر أسماء المشايخ آخرين لابن العربي في المسالك (2/48 و54 و183 و258)، (2/345)، (4/272). وممن سمى ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ) بقوله: (شيخنا محمد بن أبي زيد). انظر: المسالك (3/156)، القبس (1/355). وهو متقدم عنه، فيحمل ذلك على كثرة الاستفادة من كتبه.
- 21- نظر: قانون التأويل (455-456).
- 22- الغنية (68).
- 23- الصلة (3/856). الغنية (68).
- 24- الصلة (3/857)، الذهبي: السير (20/200)، المقرئ: نفتح الطيب (3/401). من مدينة مقالة الأندلسية. الذهبي: تذكرة الحفاظ (4/1348-1350)، ابن فرحون: الديباج المذهب (246-248) ابن الآبار: التكملة لكتاب الصلة، المحقق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان، 1415 هـ - 1995 م (2/423-424).
- 25- انظر: القاضي عياض: الغنية (68-69)، الضبي: بغية الملتمس (126/1).
- 26- انظر: المألقي: المراقبة العليا (106)، المقرئ: أزهار الرياض في أخبار عياض، - إبراهيم الإياري (المدرس بالمدارس الأميرية) - عبد العظيم شلي (المدرس بالمدارس الأميرية)

- 27- الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة: 1358 هـ - 1939 م، الإمارات المتحدة - الرباط، بتحقيق سعيد أحمد أعراب - محمد بن تاويت - عبد السلام هراس (64/3). ابن فرحون: الديقاج المذهب (106-107)، السيوطي: بغية الوعاة (338/1). وذكر الضبي في بغية المتلمس (247/1).
- 28- وسيأتي بإذن الله بالتفصيل عند ذكر المصادر التي اعتمد عليها ابن العربي في كتابه المسالك.
- 29- انظر: محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي
- 30- الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003 م (137).
- 31- انظر القاضي عياض: الغنية (68) ابن بشكوال: الصلة (857/3)، الضبي (130/1).
- 32- ابن فرحون: الديقاج المذهب (377)..
- 33- كما افاد محقق الكتاب استفادة ابن الزهراء الورياغلي (المتوفي بعد 710هـ) في كتابه ((الممهد الكبير)) و السخاوي وابن مريم منه، فانظر عن الثاني والثالث: فتح المغيث بشرح الفية الحديث (331/2)، البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان (166). ولعل السخاوي أخذ ذلك عن الزكشي، اذ النقل واحد في نفس المسألة. ليتبين ان النقل من الكتاب المطبوع منسوباً الى ابن العربي قارن مثلاً نقل الزكشي و السخاوي والمشار اليه انفاً في المسالك (350/1).
- 34- المسالك (520/3)، (445/7 و 595 و 600 و 604).
- 35- المسالك (330/1).
- 36- مقدمة السليمانى للمسالك (257/1).
- 37- ولا داعي لعزوها، فبمجرد تقليب صفحات الكتاب تراء للقارئ بكثرتها وتتابعها.
- 38- انظر المصدر نفسه (450-441/1)، (323-322/2)، (74/3)، (519-518/6)، (78).
- 39- انظر: المسالك (214-208/2)، (58-53/3)، (313-302/5).
- 40- انظر: ما سلف في المبحث السابق من العزو عند الكلام عن مصادر الكتاب.

- 41- انظر: المسالك (1/451-461)، (2/36-50)، (5/327-334).
- 42- انظر: المصدر نفسه (1/466-468)، (2/404-405)، (3/334)، (5/258-259).
- 43- انظر: المصدر نفسه (1/419)، (2/48)، (3/266)، (4/60)، (5/272).
- 44- انظر: المصدر نفسه (1/419)، (2/48)، (3/266)، (4/60)، (5/272).
- 45- انظر: المصدر نفسه (4/300)، (5/436 و440 و445 و610)، (6/18-19 و78-121 و337 و427)، (7/152).
- 46- انظر: المصدر نفسه (1/373)، (3/225)، (4/230)، (5/472)، (7/360).
- 47- انظر: المصدر نفسه (5/323 و385 و406 و529)، (6/26-27 و47 و52 و54 و78 و97 و453).
- 48- انظر: المصدر نفسه (2/281 و334)، (3/264 و541)، (4/162)، (6/18 و22 و88 و115 و131 و193 و40).
- 49- انظر: المصدر نفسه (2/135)، (4/171)، (5/11 و443 و469).
- 50- انظر: المصدر نفسه (1/436)، (6/26 و29 و435)، (7/10 و60 و115).
- 51- المسالك (1/207-208).
- 52- انظر: ابن القاضي عبد الوهاب : الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م، (مركز النخب العلمية (1/207-208). في القبس (1/17): "فرضين"، وتصحح الأولى على البناء للمجهول، المسالك (2/233-34).
- 53- انظر: ابن الجلاب: التفریع، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م (1/202-203).
- 54- انظر منها: المسالك (2/177).
- 55- المصدر نفسه (2/227).

- 56- المصدر نفسه (329/1).
- 57- المسالك (6-5/7).
- 58- انظر:
- المسالك (381/1). (399/2)/(553/3)، (669، 189/5)، (531/6)، (336/7).
- 59- انظر: المصدر نفسه (354/3)، (655/5)، (547-546/6)، (149 و 108/7).
- 60- انظر: المسالك (383/1) ، (477/2) ، (504/6).
- 61- انظر: المصدر نفسه (486 و 86/2)، (337/3)، (283/4)، (526 و 504/5).
- 62- انظر: المصدر نفسه (308/5).
- 63- المسالك (5/7).
- 64- المصدر نفسه (244-243/7).
- 65- المصدر نفسه (321/3).
- 66- المصدر نفسه (258-257/7).
- 67- المسالك (587/7).
- 68- المصدر نفسه
- (220 و 25/2)، (168/3)، (399 و 206/4)، (329 و 110/5)، (253 و 218/6)، (7 و 309/587)
- 69- لو كان الأمر يقتصر على الأحاديث التي ضعفها يسير محتمل، لسهل التماس المعاذير لمصنف في صنيعه، لأن ما كان من هذه المشكلة قوي فيه احتمال الثبوت، وقد يستأنس في التدليل على سبيل التعبية، أو لعل المصنف ممن يرى صحته، غير أن ابن العربي أورد من الأحاديث ما هي متناهية في الضعف ويأتي التمثيل لذلك .
- 70- المسالك (55/2)
- 71- هو شهاب الدين احمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني ثم المصري الشافعي أبو الفضل المشهور بابن حجر، قاضي القضاة وإمام الحفاظ في زمانه، عانى أولاً الأدب والشعر

فبلغ في الغاية، ثم طلب الحديث فسمع الكثير ورحل ولازم الحافظ أبا الفضل العراقي، وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه، تأليفه تزيد على مائة منها: شرح البخاري لم يصنف مثله، تغليف التعليق، تهذيب التهذيب، تقريب التهذيب، توفي في ذي الحجة سنة (852هـ).

72- أنظر: السخاوي: الضوء اللامع، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت (36/2-40)، السيوطي: طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1403 (552-553)، وقد أفردته تلميذه السخاوي بترجمة حافلة في كتابه: الجوهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر.

73- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م (15/1).

74- المسالك (62/2)، والحديث رواه الدار قطني في الطهارة: بابا في ماء البحر، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004 م (78)، و البيهقي في الكبرى، كتاب الطهارة: باب التطهير بماء البحر (3) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو عندهما بلفظ: "ماء البحر". وحسن الدار قطني إسناده، وقال ابن الملقن عن هذا التحسين: "فيه نظر". انظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (374/1)

75- الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412 هـ / 1992 م (186/10)

76- المسالك (73/2). والحديث رواه الدار قطني في الطهارة: باب نجاسة البول والأمر بالتنزه منه والحكم في البول ما يؤكل لحمه (460) و(461) عن البراء بن عازب بن عبد الله رضي الله عنهم. وقال الدار قطني عقبه: "عمرو بن الحصين ويحيى بن العلاء ضعيفان، وسوار بن مصعب أيضا متروك، وقد اختلف عنه".

- 77- تلخيص الخبر (71/1)، وهو الإسنادين في "الدراية في تخرج أحاديث الهداية، المحقق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت" (93/1)، وانظر: ابن الملتن: البدر المنير، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م (572/1-574).
- 78- المسالك (344/7).
- 79- انظر:العراقي:المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م (749/2).
- 80- المسالك (563/3).

المحور الثالث

دراسات في الشريعة
والقانون

